عقد تنفيذ أعمال إنشاء شبكات الصرف الصحي

رقم العقد:

وثيقة العقد الأساسية

إنه في يوم الموافق / / 2025 م وبمقر الشركة في الخبر تم بعون الله وتوفيقه الاتفاق بين كلاً من:

الطرف الأول: – رقم موحد سجل تجاري ( ) ومركزها الرئيسي بالخبر – حي الحزام الأخضر – جوال رقم ( ) وبريد إلكتروني ( ) ويمثلها في هذا العقد المدير التنفيذي للشرمة السيد / ويشار إليه بالعقد بالطرف الأول.

الطرف الثاني: – رقم موحد سجل تجاري ( ) جوال رقم وبريد الكتروني ( ) ويمثلها في هذا العقد المدير التنفيذي للشركة السيد / ويشار إليه بالعقد بالطرف الثاني.

ولما كان الطرف الأول قد تعاقد مع شركة المياه الوطنية على تنفيذ مشروع استكمال شبكات الصرف الصحي بمناطق متفرقة وحيث ان المقاول الرئيسي (الطرف الأول) يرغب في إسناد جميع الاعمال المذكورة في جدول الكميات المرفق مع عقد المقاولة من الباطن (والذي سيشار اليه ب "العقد من الباطن") إلي مقاول من الباطن (الطرف الثاني) متخصص في تنفيذ تلك الاعمال المذكورة تفصيليا في "البند ثالثا" وفقا لأعمال العقد المنصوص عليها في هذا العقد والوثائق الملحقة بها فقد اعتزم الطرف الأول إسناد اعمال للطرف الثاني حيث ان الطرف الثاني تعمل في مجال المقاولات ولديها الخبرة الكافية والامكانيات اللازمة وتقدم بعرضه الي الطرف الأول لتنفيذ الاعمال حسب الشروط والمواصفات والتي اقر الطرف الثاني باطلاعه عليها وفهمها الفهم التام النافي لاي جهالة قبل توقيعه هذا العقد والتقيد بالعمل بموجبها، وكذلك اطلاعه علي موقع العمل والطبيعة للقيام بالأعمال محل هذا العقد، فقد تم الاتفاق بالتراضي وبإيجاب وقبول متبادل بين الطرفين وهما بكامل الاهلية والاوصاف المعتبرة شرعا وقانونا علي ابرام هذا العقد طبقا للشروط والبنود التالية:

البند الأول: التمهيد والوثائق

يعتبر التمهيد السابق والوثائق التالية جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملة ومتممة له

1. وثيقة العقد الأساسية.
2. الشروط الخاصة للأعمال المرفقة بالعقد الرئيسي.
3. الشروط العامة للأعمال المرفقة بالعقد الرئيسي.
4. عقد عدم الإفصاح والمحافظة على السرية.

البند الثاني: طبيعة العقد

يتم التنفيذ للأعمال المذكورة بالعقد بالكامل ولا يستثنى منه أي عمل

البند الثالث: موضوع العقد ونطاق العمل

يلتزم مقاول الباطن والنشار إليه بالطرف الثاني بالقيام بتنفيذ الأعمال محل العقد وتشمل ما يلي: -

I. الأعمال الترابية.
II. أعمال ترميم الأسطح.
III. المرافق وتشمل ما يلي: -

1. تركيب أنابيب بولي إيثلين عالي الكثافة ذات الدار الخارجي المركب الحلزوني أو المموج بأقطار من (200) إلى (600) ملم بطول (6842) كم.
2. تركيب أنابيب فايبر جلاس قطر من (700) إلى (800) ملم بطول (500) م.ط.
3. تنفيذ غرف تفتيش على توصيلات الصرف الصحي بعدد (100) غرفة.
4. نقل الخدمات وتشمل تحديد مواقع وترحيل خطوط الخدمات القائمة المختلفة.

يشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمال وجميع الأشياء اللازمة لتنفيذ واتمام وصيانة الأعمال المبينة أعلاه، وكذلك الأعمال التي يطل الطرف الأول تنفيذها وفقاً لشروط العقد.

البند الرابع: مدة المشروع

يتعهد مقاول الباطن والمشار إليه بالطرف الثاني بالقيام بتنفيذ واتمام جميع الأعمال محل العقد والمشار إليها في الفقرة ثالثاً حسب أولويات المشروع في مدة (4) شهور ميلادية تبدأ من تاريخ تسليم موقع المشروع من قبل صاحب العمل وتنتهي بانتهاء مدة المشروع ويجوز تمديد المدة في حالة وجود معوقات أو ظروف قهرية بعد موافقة شركة المياه الوطنية على التمديد.

البند الخامس: التزامات ومسئوليات الطرف الأول

متابعة أعمال الطرف الثاني بشكل دوري والتأكد من تنفيذ الأعمال موضوع العقد حسب ما هو متفق عليه وحسب المواصفات العقد المبرم بين المقاول الرئيسي وصاحب العمل على سبيل المثال لا الحصر الاختبارات المطلوبة بما فيها الحفر والتركيب وتصريف المياه الجوفية والتأكد من التزام الطرف الثاني بكافة تعليمات الأمن الصناعي والارشادات وكذلك الالتزام بتعليمات البلدية والأمانة والطرق والكهرباء والماء وأي من أصحب المصلحة المعنيين بالمشروع مع توجيه أية ملاحظات خطية أو شفوية للطرف الثاني في حال وجودها.

يلتزم الطرف الأول بتأمين واستخراج كافة تصاريح العمل اللازمة لتنفيذ الأعمال محل هذا العقد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تصاريح الجهات البلدية وتصاريح المرور وسداد جميع الرسوم المرتبطة بها.

كما يلتزم الطرف الأول بالحصول على التصاريح اللازمة للتصريف على شبمة السيول في المناطق المغطاة بذلك ويتحمل الطرف الثاني كامل تكاليف أعمال تصريف المياه الجوفية وتنفيذها بالكامل ويتحمل الطرف الثاني تكاليف تجديد التصاريح وتمديها في حال انتهائها.

البند السادس: التزامات ومسئوليات الطرف الثاني

يلتزم الطرف الثاني بشكل كامل بتجهيز كافة أعمال التجهيز () اللازمة لبدء المشروع وتشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: -

- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال المساحية للموقع بما في ذلك مراجعة وتأكيد المناسيب والبيانات الطبوغرافية.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتقديم كل المستندات اللازمة للطرف الأول لإدراجه ضمن المقاولين المعتمدين لدى المالك.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتأمين وتوفير العمالة المؤهلة والمدربة والنظامية على كفالته لتنفيذ الأعمال موضوع العقد ويشمل ذلك المهندسين والمشرفين والفنيين وطاقم الجودة والأمن والسلامة والعمالة الأخرى المطلوبة لإنجاز الأعمال موضوع العقد وضمان إنتاجية لا تقل عن النسب الموجودة في الجدول الزمني لمشروع على أن يتم اعتماد مؤهلاتهم وخبراتهم من الجهة المالكة للمشروع، كما بتحمل جميع النفقات الخاصة بهم أو أية تعويضات تنشأ عنهم دون أدنى مسئولية مالية أو ادارية على الطرف الأول، ويحق للطرف الأول أو الجهة الملكة للمشروع طلب تغيير أي شخص لعدم كفاءته، كما يجب أن تكون جميع العمالة تحت كفالة الطرف الثاني وإذا استدعت الضرورة للاستعانة بعمالة ليست تحت كفالته فيلتزم بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ويتحمل الطرف الثاني أي تبعات تنشا عن مخالفة الأنظمة والقوانين السائدة.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتركيب المواد والمستلزمات المطلوبة لتنفيذ الأعمال محل العقد على نفقته الخاصة ووفقاً للمواصفات المعتمدة في مستندات العقد بين الطرف الأول والمالك دون أي التزام مالي أو عيني على الطرف الأول.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بالتعاقد مع مختبر معتمد لاختبار المواد المستخدمة ضمن نطاق عمله.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتأمين وسائل الأمن والسلامة الشخصية لجميع الموظفين التابعين له والتابعين للطرف الأول في المشروع وذلك حسب متطلبات المالك والاستشاري بما لا يشكل خطراً على الفريق ويكون الطرف الثاني وحده مسئولاً عن أي عواقب ناتجة عن تقصيره بهذه المتطلبات ويتحمل تكاليف أي غرامات تفرض من الجهات ذات العلاقة عند اخلاله بتلك الإجراءات.
- ❖ توفير الحواجز الخرسانية (النيو جيرسي) الخاصة بأعمال التحويلات.
- ❖ توفير مواد السيفتي والإضاءة الليلية والحراسة واللوحات الارشادية ومهام الحماية الشخصية (PPE) وكل ما يلزم من أدوات السلامة حسب المواصفات مع تحمل تبعات التقصير بذلك.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتعيين مدير موقع له مقيم في المشروع طوال فترة التنفيذ ويقوم بتسميته بخطاب رسمي للطرف الأول على أن يتم اعتماده من الطرف الأول.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتوفير العدد والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال وكذلك توفير المستندات والشهادات المطلوبة للمعدات (على سبيل المثال لا الحصر (رخصة قيادة معدات ثقيلة – TUVللسائقين والمعدات واستمارة التأمين .... ألخ.).
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ كافة الأعمال موضوع العقد والمشار إليها في البند الثالث طبقاً للمواصفات الفنية والرسومات المعتمدة وشروط العقد الأصلي بين الطرف الأول والمالك والتعليمات الصادرة من الاستشاري أو الطرف الأول وفي حال وجود أي تعارض أو استفسار يتم الرجوع للطرف الأول أو الاستشاري قبل التنفيذ.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتسليم جميع الأعمال المنفذة إلى الطرف الأول أو الاستشاري فور الانتهاء منها سواء بشكل جزئي أو كلي وذلك حسب خطة العمل المعتمدة وطبقاً للمواصفات الفنية والمخططات وشروط العقد الأصلي بين الطرف الأول والمالك ويشمل التسليم كافة المستندات، النتائج، الاختبارات، الموافقات المطلوبة ويعد استلام استشاري المالك شرطاً أساسياً قبل صرف أي مستحقات مالية أو اعتماد مراحل التنفيذ.

- ❖ يلتزم الطرف الثاني بإجراء جميع الاختبارات الفنية المطلوبة خلال مراحل تنفيذ المشروع وذلك وفقاً لما تحدده المواصفات والمخططات الفنية وتعليمات الاستشاري ويتحمل الطرف الثاني كافة التكاليف المترتبة على هذه الاختبارات دون الرجوع على الطرف الأول.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتقديم تقارير أسبوعية عن الأعمال المنجزة ونسبة التنفيذ مقارنة بالجدول الزمني وعدد العمالة في الموقع وخلافه من معلومات يطلبها الطرف الأول مؤيداً ذلك بالمخططات والوثائق التنفيذية.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بتوريد المياه اللازمة للاختبارات وازالتها من الموقع بعد نهاية الاختبار بطريقة نظامية وحسب تعليمات مدير المشروع.
- ❖ يكون الطرف الثاني مسئولاً عن كافة الخسائر والأضرار التي الحق بالأشخاص والممتلكات من جراء تنفيذ الأعمال أو صيانتها أو بسبب يتعلق بها، كما يكون مسئولاً عن كافة الدعاوي والمطالبات والنفقات التي تنجم عن ذلك.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني باتخاذ إجراءات الأمن والسلامة التي بطلبها المالك والاستشاري أو أي إدارات أو جهات أخرى كمصلحة الهاتف والكهرباء والمياه والبلدية والمرور وغيرها أو أي غرامات تفرض من هذه الجهات عند اخلاله بتلك الإجراءات.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بمعالجة الأضرار الناتجة عن أخطاء مشغليه أو عمالته أو في حال عدم التقيد بتعليمات الطرف الأول.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني فور إنجاز الأعمال أن يخلي الموقع وينقل منه جميع الأشياء والمواد والنفايات والأعمال المؤقتة أيا كان نوعها وعليه أن يترك كامل الموقع وجميع الأعمال نظيفة وبحالة جاهزة للاستعمال أو بشكل يوافق عليه الطرف الأول.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بأن يؤمن لنفسه ولمهندسيه ومشرفيه وعماله وموظفيه وسائل النقل وجميع الخدمات التي تمكنه من أداء التزاماته المنصوص عليها في العقد.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني بعمل الفحوصات اللازمة (TUV & PMV) للمعدات والسائقين الخاصة به قبل إدخالها للعمل بالموقع وتأمين ما يلزم حسب تعليمات الاستشاري ومالك المشروع.
- ❖ لا يحق للطرف الثاني إخراج أي معدات أو مواد من الموقع بدون إذن خطي من الطرف الأول الا للضرورة.
- ❖ يلتزم مقاول الباطن التقيد بالأنظمة والقرارات الصادرة من السلطة العامة المختصة وكذلك التقيد بالأنظمة والقواعد الخاصة بالهيئات العامة وأن يتحمل المسؤولية أيا كان نوعها والغرامات المقررة مهما كان نوعها او مبلغها بسبب مخالفته لتلك الأنظمة واللوائح.
- ❖ يلتزم الطرف الثاني عندما يطلب منه ذلك أن يقدم للطرف الأول أي معلومات تفصيلية خطية تتعلق بالترتيبات والأعمال للازمة والمزمع انشائها.

البند السابع: إشراف مندوبي الطرف الأول

سيقوم الطرف الأول وبشكل دوري بملاحظة الأعمال ومراقبتها وفحص واختبار أية مادة تستعمل أو طريقة تستخدم لتنفيذ الأعمال للتأكد أن الطرف الثاني يقوم بتنفيذ الأعمال حسب الرسومات والمخططات المعتمدة بالشكل الأمثل مما لا يسبب إضراراً بسمعة الطرف الأول أو تعريضه لأي نوع من المخاطر المالية وغيرها. ويجب على الطرف الثاني الالتزام بملاحظات الطرف الأول المكتوبة ويجب على الطرف الثاني معالجتها فوراً وبدون أي تأخير، وفي حال تأخر الطرف الثاني في معالجة ملاحظات الطرف الأول كان للطرف الأول الحق في معالجتها فوراً وبأي تكلفة كانت وعلى حساب الطرف الثاني وخصماً من مستحقاته.

البند الثامن: قيمة العقد والكميات والأسعار

1. اتفق الطرفان على أن القيمة الإجمالية للعقد هي ( ) ريال فقط لا غير - مقابل تنفيذ الطرف الثاني الاعمال الموضحة في جدول الكميات المرفق أدناه وفقاً للشروط والمواصفات ومخططات نطاق الأعمال وقائمة الكميات وغيرها من وثائق العقد دون أي مطالبة مالية إضافية.
2. ان القيمة الاجمالية للعقد تشمل كافة المصاريف والنفقات والأجور والنقل والرسوم والتأمين وأية مبالغ أخري تحت أي تسمية كانت يتحملها المقاول من الباطن في سبيل تنفيذ التزاماته طبقا للشروط والمواصفات التعاقدية، ولن يطالب مقاول الباطن بأي تكاليف إضافية ناتجة عن سوء تقدير أسعاره حسب العرض المالي المقدم.
3. تخضع هذه القيمة الإجمالية للزيادة والنقصان تبعا لتغير كميات الأعمال التي يقوم المقاول بتنفيذها على الطبيعة وبحسب الأسعار الإفرادية في جدول الكميات أدناه.
4. في حال تغير المسار أو المناسيب نتيجة أسباب خارجة عن إرادة الطرف الأول فإن الأسعار الواردة في العقد تبقى نفسها.
5. يتم حساب الكميات كما يلي: -

- ❖ تحتسب مستحقات الطرف الثاني بناءً على الأعمال المنفذة فعليًا والمعتمدة من قبل الطرف الأول والاستشاري والمالك، وتُعد هذه الأعمال المُعتمدة هي المعيار الأساسي لتحديد قيمة العقد.
- ❖ اعتماد الحساب الهندسي للكميات يقاس حسب وثيقة طرق القياس Method of Measurement (MOM) المرفقة ضمن مستندات المشروع رقم (VII).
- ❖ الكميات الواردة في جدول الكميات هي كميات تقديرية وعلى الطرف الثاني إشعار الطرف الأول بخطاب رسمي في حال استنفاد الكميات الواردة في جداول الكميات، أما في حال أن هناك حاجة لكميات إضافية من أي بند من البنود فيجب ان يصدر تعميد إضافي من الطرف الاول بالموافقة على هذه الزيادة قبل مباشرة الطرف الثاني بالأعمال.
- ❖ تعتبر جميع الأسعار الإفرادية المبينة في جدول الكميات أعلاه أسعار ثابتة ونهائية غير قابلة للزيادة أو النقصان تحت أي ظرف من الظروف.
- ❖ قيمة العقد طبقا للكميات وأسعارها تغطي كافة تكاليف الطرف الثاني شاملة التنفيذ والنقل وأي رسوم وأي تكاليف أخرى يدفعها في سبيل تنفيذ هذا العقد، كما يلتزم الطرف الثاني بأن تبقى الأسعار المحددة بهذا العقد ثابتة طوال مدة العقد وحتى الانتهاء من تنفيذ الأعمال، ولا يحق له المطالبة بأي فروق في زيادة الأسعار لأي سبب.

البند التاسع: شروط الدفع

1. لا يحق للطرف الثاني أن يوقف العمل أو أي جزء منه استنادا الي تأخر الطرف الأول في السداد بسبب عدم صرف شركة المياد للمستخلص.
2. يلتزم الطرف الأول بصرف الكميات المعتمدة من استشاري المشروع والتي تم ادراجها بالمستخلصات الشهرية وليس له الحق في تغيير الكميات عن المستخلص المقدم الي الجهة المالكة.
3. تتم المحاسبة على الكميات المنجزة فعليا على الطبيعة.

البند العاشر: غرامة التأخي

1. في حال تأخر الطرف الثاني في تنفيذ العقد عن المواعيد المحددة، يتحمل الطرف الثاني جميع غرامات التأخير على المشروع بما فيها غرامة اشراف الاستشاري الواقعة من شركة المياه الوطنية وتحتسب كالتالي:-
تحتسب قيمتها على أساس متوسط التكلفة اليومية للمشروع، وذلك بقسمة قيمة العقد على مدته، وفق ما يلي:
-

- ❖ غرامة على الجزء الأول من مدة التأخير، وتقدر بربع متوسط التكلفة اليومية عن كل يوم تأخير، وذلك حتى تبلغ أكثر المدتين (15) خمسة عشر يوما أو نسبة (10%) عشرة بالمنة من مدة العقد.
- ❖ غرامة على الجزء الثاني من مدة التأخير، وتقدر بنصف متوسط التكلفة اليومية عن كل يوم تأخير، يبلغ حتى الجزءان أكثر المدتين (30) ثلاثين يوما أو نسبة (15%) خمسة عشر بالمنة من مدة العقد.
- ❖ غرامة على الجزء الثالث من مدة التأخير، وتقدر بكامل متوسط التكلفة اليومية عن كل يم تأخير، لأكثر من المدتين المنصوص عليهما في الفقرة (2) من هذه المادة.

2. إذا رأي المالك أن الجزء المتأخر لا يمنع من الانتفاع بالعمل على الوجه الأكمل في الميعاد المحدد لانتهائه، ولا يسبب ارباكا في استعمال أي منفعة أخري، ولا يؤثر تأثيرا سلبيا على ما تم من العمل نفسه، فيحق للطرف الأول اقتصار حسم الغرامة على قيمة الاعمال المتأخرة فقط، وفقا لطريقة احتساب الغرامة المشار اليها أعلاه في الفقرة (1) من هذه المادة، ويتحمل الطرف الثاني جميع الأضرار المباشرة التي تلحق الطرف الأول جراء تقصيره وتأخيره.
3. يجب ألا يتجاوز اجمالي غرامات التقصير أو التأخير التي يجوز للطرف الأول فرضها بموجب هذا العقد عن (10%) عشرة بالمنة من القيمة الاجمالية للعقد.
4. يجب ألا يتجاوز اجمالي غرامات مخالفة الشروط والأحكام الخاصة بالمحتوي المحلي والمضمنة في وثائق العقد عن (10%) عشرة بالمئة من القيمة الاجمالية للعقد.
5. يتحمل الطرف الثاني تكاليف الاستشاري المشرف علي المشروع خلال فترة التأخير.

البند الحادي عشر: تدخل الطرف الأول وفسخ التعاقد

1. في حال تأخر الطرف الثاني في الالتزام بالجدول الزمني بنسبة ٥ ٪ عن الجدول الزمني المعتمد فإن للطرف الأول الحق في إرسال إنذار خطي للطرف الثاني.
2. وفي حال تأخر الطرف الثاني في التزاماته أو بنود الإنذار الخطي ضمن مهلة خمسة أيام أخرى فإن للطرف الأول الحق في اختيار أحد الخيارات التالية: -

- ❖ التدخل المباشر لتصحيح الوضع مع أحقيته في تنفيذ الأعمال المتعثرة وخصمها من مستحقات الطرف الثاني.
- ❖ إنهاء التعاقد مع الطرف الثاني وفسخ العقد فوراً بإرادة الطرف الأول المنفردة وذلك بخطاب موجه من الطرف الأول وليس للطرف الثاني أي حق في المطالبة بأي تعويضات أو خسائر لحقت به كما للطرف الأول الحق في إصلاح أي ملاحظات تظهر علي الأعمال المنفذة على حساب الطرف الثاني.
- ❖ سحب جزء من العقد واسناده الي مقاولين اخرين ويعتبر هذا الجزء مسحوب من العقد المبرم مع الطرف الثاني ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض.

3. يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد مع الطرف الثاني في حالة قيام الجهة المالكة للمشروع أو من يمثلها بطلب إنهاء التعاقد لأي سبب كان وفي هذه الحالة يتم تصفية المستحقات المالية للطرف الثاني حسب كميات الأعمال المنجزة والمعتمدة ولا يتم تعويضه عن أي خسائر، أو أعمال، أو معدات، أو غيرها.
4. يسقط حق الطرف الثاني في المطالبة بأي تعويضات له لدى الطرف الأول في حالة تركه للعمل بإرادته الكاملة.

البند الثاني عشر: ضمان الأعمال

يتعهد مقاول الباطن (الطرف الثاني) بتنفيذ الأعمال محل العقد وفقًا للمواصفات الفنية والشروط المتفق عليها، ويُعتبر مسؤولا عن صيانة الاعمال وإصلاح أي عيوب أو ملاحظات يطلبها الطرف الأول أو المالك أو من يمثله، وذلك طيلة فترة تنفيذ المشروع، وكذلك خلال الفترة الممتدة بين التسليم الابتدائي والتسليم النهائي، وذلك في نطاق الأعمال المتعاقد عليها.

ولضمان حسن التنفيذ، يتم حجز مبلغ 5% من قيمة كل مستخلص كمبلغ ضمان يُحتفظ به لدى الطرف الأول، ويُرد هذا المبلغ إلى الطرف الثاني بعد التسليم النهائي للمشروع واستلامه رسميًا من قبل المالك (شركة المياه الوطنية)، بشرط عدم وجود أي ملاحظات أو التزامات قائمة على الطرف الثاني.

البند الثالث عشر: التنازل للغير

لا يحق للطرف الثاني بأي حال من الأحوال التنازل عن هذا العقد أو اي جزء منه، أو التعاقد من الباطن لتنفيذ أي من الأعمال موضوع العقد، سواء كليًا أو جزئيًا، وذلك دون موافقة خطية مسبقة وصريحة من الطرف الأول. ويُعد أي تصرف مخالف لهذا الحكم باطلاً ولا يُعتّدّ به، مع احتفاظ الطرف الاول بكافة حقوقه القانونية والنظامية تجاه الطرف الثاني.

البند الرابع عشر: طريقة المراسلة

تتم المراسلات بين الطرفين عبر العناوين المذكورة في صدر هذا العقد، سواء عن طريق التسليم المباشر باليد لمندوب الطرف الثاني المعيّن، أو من خلال الوسائل الإلكترونية المعتمدة. وتُعد الرسائل المتبادلة عبر البريد الإلكتروني (E-Mail) أو تطبيق الواتساب (WhatsApp) مراسلات رسمية معتمدة بين الطرفين وتُعتبر بديلاً لتسليم الخطابات ورقيًا، ما لم يُطلب خلاف ذلك خطيًا.

البريد الالكتروني المعتمد للطرف الأول	First party's authorized E-mail
البريد الالكتروني المعتمد للطرف الثاني	Second party's authorized email
رقم المراسلة للواتس اب الطرف الأول	First party's WhatsApp No.
رقم المراسلة للواتس اب الطرف الثاني	Second party’s WhatsApp No.

البند الخامس عشر: حسم النزاعات

1. في حال نشوء أو ظهور أي خلاف بين طرفي العقد حول تفسير أو تطبيق أيا من بنوده أو الالتزامات المترتبة على هذا العقد أو ما يتعلق به أو أي خلاف أخر حولها فإنه يجب إيلاغ الطرف الأخر خطيا حول محتوي هذا الخلاق وعلى الطرفين أن يتعاونا معا لحسم ذلك الخلاف خلال مدة 15 يوما.
2. في حال تعذر حل النزاع وديا بين الطرفين - لا سمح الله - يتم حل النزاع باللجوء للمحاكم المختصة بالخبر.

البند السادس عشر: نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف من طرفي العقد نسخة للعمل بموجب ما ورد بها من بنود ويقر الطرفان بأنهما قد اطلعا على جميع البنود وشروط العقد ولا يوجد أي اعتراض او سوء فهم لاي منهما وانهما ملتزمان بما جاء في محتوي هذا العقد وقد وقع الطرفان على النسخ المذكورة في اليوم والتاريخ المثبتين في مستهل هذا العقد.

والله ولي التوفيق،

الطرف الأول	الطرف الثاني
ويمثلها المدير التنفيذي	ويمثلها المدير التنفيذي
التوقيع /	التوقيع /